

يتعلق بمراجعة وتطوير البنيات الإدارية التنظيمية بما يمكن القطاعات الوزارية والإدارات العمومية، على الصعيدين المركزي واللامركز، من تحقيق الفعالية والنجاعة في وضع وتنفيذ السياسات العمومية وفي تقديم الخدمات العمومية. ويتضمن المشاريع التالية:

- إصدار ميثاق اللاتمركز الإداري بغية الرفع من فعالية الإدارة اللامركزية، خاصة على المستوى الجهوي، عبر بناء إدارة ناجعة تتمتع بالاختصاصات التدييرية اللازمة والوسائل البشرية والمادية الضرورية لتوفير الخدمات العمومية وتقريبها من المواطنين.
- مراجعة الإطار التنظيمي المحدد لقواعد تنظيم القطاعات الوزارية بهدف ملاءمته مع الحاجيات الملحة لتيسير تدبير وتفعيل البرامج القطاعية في مختلف المجالات.
- وضع وتنفيذ برنامج وطني لتحسين الاستقبال عبر تأهيل المكاتب الأمامية للإدارات العمومية وفق المبادئ العامة لميثاق حسن الاستقبال من أجل تقديم خدمات عمومية أفضل تستجيب لحاجيات المرتفقين.
- تأهيل التواصل المؤسسي العمومي بما يمكن الإدارات العمومية من بنيات مختصة وكفاءات مهنية لدعم البرامج القطاعية في إصلاح الإدارة، مع ترسيخ نظام تواصل ناجع يسهم في انفتاح الإدارة على المواطن والمجتمع.
- إعادة هيكلة وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية بما يتماشى مع طابعها الأفقي لمواكبة تفعيل مختلف التحولات الهيكلية التي تستهدفها المشاريع الإصلاحية.

<p>يتعلق المشروع بوضع إطار واضح للاتمرکز يمكن من تفعيل المقتضيات الدستورية التي بأت الجهة مستوى الصدارة في العلاقات بين مختلف الفاعلين المحليين وفي بلورة وتنفيذ وتقييم السياسات العمومية المحلية.</p> <p>ويؤسس ميثاق اللاتمرکز الإداري لنظام إداري يوطر العلاقات بين الإدارة المركزية والمصالح اللاممركزة من خلال وضع الآليات القانونية والتنظيمية الكفيلة بترسيخ الحكامة الترابية الناجعة.</p> <p>ويتمحور الميثاق حول توزيع الاختصاصات والوسائل بين الإدارة المركزية ومصالحها اللاممركزة ونقل الاختصاصات المركزية إلى الجهة مع تخويلها مختلف الإمكانيات لتحقيق النجاعة في تنفيذ السياسات العمومية.</p>	التوصيف
<ul style="list-style-type: none"> ▪ تعزيز التنظيم الإداري الجهوي عبر نقل الاختصاصات المركزية إلى المصالح اللاممركزة مع تمكينها من الوسائل اللازمة؛ ▪ تحقيق الالتقائية والتكاملية بين مختلف السياسات العمومية التي يتم تنفيذها على المستوى الجهوي والمحلي؛ ▪ تقوية البعد المحلي للعمل الإداري من خلال تقرب الخدمات العمومية من المواطنين والمواطنات. 	الأهداف
<ul style="list-style-type: none"> ▪ المصادقة على مشروع المرسوم المتعلق بميثاق اللاتمرکز الإداري في مجلس الحكومة؛ ▪ تكوين فريق عمل مشترك بين الإدارات لتتبع تفعيل وتنفيذ مقتضيات ميثاق اللاتمرکز الإداري؛ ▪ اعتماد خارطة طريق تتعلق بتفعيل مضامين ميثاق اللاتمرکز الإداري. 	العمليات المبرمجة
<ul style="list-style-type: none"> ▪ وزارة الداخلية؛ ▪ وزارة الاقتصاد والمالية؛ ▪ الأمانة العامة للحكومة. 	المتدخلون
<ul style="list-style-type: none"> ▪ منتصف 2019 	أفق الإنجاز

<p>يتمحور المشروع حول إعادة النظر في مختلف المبادئ والقواعد التنظيمية المؤطرة للهيكل الإدارية للقطاعات الوزارية من خلال التركيز على الأنشطة الأساسية وتلبية الحاجيات المتنوعة للمرتفقين.</p> <p>وتتمثل عملية المراجعة في تدقيق الإطار المرجعي لتنظيم الهيكل الخاص بالقطاعات الوزارية واعتماد منظومة واضحة المعالم فيما يتعلق بالمهام الإدارية وتنفيذها بالطريقة الأنجع.</p> <p>ويركز المشروع على إبراز المحددات التنظيمية الرئيسية للخدمات ذات الطابع الاستراتيجي الموكولة لمختلف الإدارات القطاعية والخدمات غير الاستراتيجية التي تستلزم اللجوء إلى القطاع الخاص في إطار خدمة المناولة أو التدبير المفوض.</p>	التوصيف
<ul style="list-style-type: none"> ▪ تدقيق الإطار المرجعي لتنظيم الهياكل الإدارية للقطاعات الوزارية وتوضيح مختلف المهام المنوطة بها؛ ▪ توضيح الاختصاصات الإدارية في ما بين القطاعات الوزارية على الصعيدين المركزي واللامركز؛ ▪ تحديد المعايير المشتركة لتنظيم هياكل القطاعات الوزارية ومصالحها الخارجية. 	الأهداف
<ul style="list-style-type: none"> ▪ إعداد تقرير تقييمي لتطبيق المرسوم المتعلق بقواعد تنظيم القطاعات الوزارية واللاتمركز الإداري؛ ▪ إعداد دراسة مقارنة دولية حول قواعد تنظيم القطاعات الوزارية؛ ▪ تحديد المهام الأساسية للإدارة وقائمة بالمهام أو العمليات غير الاستراتيجية التي يمكن تفويتها للقطاع الخاص أو تجميعها وتقاسم وتعاضد تسييرها؛ ▪ إعداد الإطار التنظيمي المحدد لقواعد تنظيم القطاعات الوزارية؛ ▪ إعداد الإطار المرجعي لتنظيم القطاعات الوزارية؛ ▪ إعداد دليل التقرير التنظيمي؛ ▪ مراجعة الإطار التنظيمي للمفتشيات العامة للوزارات. 	العمليات المبرمجة
<ul style="list-style-type: none"> ▪ وزارة الداخلية؛ ▪ وزارة الاقتصاد والمالية. 	المتدخلون
<ul style="list-style-type: none"> ▪ الاتحاد الأوروبي " UE " 	الشركاء الدوليون
<ul style="list-style-type: none"> ▪ نهاية 2019 	أفق الإنجاز

<p>يتعلق المشروع بتطوير منظومة استقبال المرتفقين على مستوى الوحدات الإدارية من خلال اعتماد مقارنة تشاركية تبلور الآليات الضرورية لتحسين عمليات الاستقبال بالإدارات العمومية.</p> <p>ويتحدد المشروع في برنامج وطني لتفعيل النظام النموذجي للاستقبال بالوحدات الإدارية بالعديد من المناطق، داخل المغرب وخارجه، وذلك عبر المواكبة التقنية لمختلف الإدارات العمومية (30 وحدة نموذجية).</p> <p>ويتمحور البرنامج الوطني لتحسين الاستقبال حول النهوض بالفضاءات العمومية المخصصة لذلك (التهيئة، التجهيز) وتأهيل الموارد البشرية المكلفة بعملية الاستقبال (الورشات التكوينية).</p>	التوصيف
<ul style="list-style-type: none"> ▪ النهوض بالفضاءات العمومية المخصصة للاستقبال وتحسين عملية استقبال المرتفقين على مستوى الوحدات الإدارية؛ ▪ تمكين الإدارة من الاستجابة الإيجابية والسريعة لحاجيات المرتفقين، وخاصة تقليص آجال تقديم الخدمات العمومية؛ ▪ تعزيز قيم النزاهة في المرفق العمومي وضمان الشفافية في التعامل مع المرتفقين. 	الأهداف
<ul style="list-style-type: none"> ▪ تفعيل النظام النموذجي للاستقبال بقنصلية الجزيرة الخضراء بإسبانيا والمستشفى الإقليمي للجديدة ومركز تسجيل السيارات بالرباط؛ ▪ إعداد خرائطية المكاتب الأمامية للإدارات (قطاعية أو جهوية)؛ ▪ مواكبة بعض القطاعات الوزارية في إعداد وتفعيل الدلائل المرجعية القطاعية استنادا إلى الدليل المرجعي الوطني للاستقبال؛ ▪ إعداد تقرير تقييمي للمرحلة الأولى من التجربة النموذجية وتعيين مخرجات المنظومة؛ ▪ توسيع المرحلة التجريبية: تفعيل النظام النموذجي للاستقبال على مستوى 26 وحدة إدارية نموذجية؛ ▪ إعداد مشروع مرسوم بشأن تحسين استقبال المرتفقين للحصول على الخدمات العمومية؛ ▪ إعداد مشروع منشور في توضيح كيفية تطبيق المرسوم المتعلق بتحسين الاستقبال بالإدارات العمومية. 	العمليات المبرمجة
<ul style="list-style-type: none"> ▪ الإدارات ذات المكاتب الأمامية النموذجية. 	المتدخلون
<ul style="list-style-type: none"> ▪ برنامج الأمم المتحدة للتنمية " PNUD " 	الشركاء الدوليون
<ul style="list-style-type: none"> ▪ نهاية 2021 	أفق الانجاز

<p>يتمثل المشروع في ترسيخ وتعزيز بنيات ووظائف التواصل المؤسسي بمختلف القطاعات الإدارية لتحسين الصورة المؤسسية للإدارة العمومية وضمان تفاعلها الإيجابي مع محيطها المجتمعي ومع المرتفقين المتعاملين معها.</p> <p>ويتعلق تأهيل التواصل المؤسسي باعتماد شبكة للتواصل العمومي تسهم في دعم المقاربة التشاركية والتشاورية التي يتوجب على الإدارة العمومية اعتمادها اتجاه المواطنين والمواطنات.</p> <p>ويتمحور المشروع حول توحيد رؤية القطاعات الوزارية في مجال التواصل المؤسسي العمومي من خلال جعله آلية مندمجة في المنظومة الإدارية وعملية ملازمة لمختلف المشاريع التنموية المدرجة في إطار السياسات القطاعية.</p>	<p>التوصيف</p>
<ul style="list-style-type: none"> ▪ تنسيق جهود القطاعات العمومية في مجال التواصل المؤسسي عبر توحيد رؤيتها المتعلقة بالاستراتيجيات التواصلية؛ ▪ تعزيز مبادئ الشفافية والحكامة الجيدة من خلال دعم انفتاح الإدارة على المجتمع والمواطنين؛ ▪ إعادة هيكلة البنيات المكلفة بالتواصل المؤسسي والرفع من الكفاءات التواصلية داخل الإدارات العمومية. 	<p>الأهداف</p>
<ul style="list-style-type: none"> ▪ إنجاز دراسة حول الوضعية الراهنة للتواصل العمومي في القطاعات الوزارية من حيث بنياتها ومؤهلاتها ومواردها البشرية والمالية، مع إعداد تقرير يضم أهم التوصيات لتأهيل التواصل المؤسسي العمومي؛ ▪ إعداد تصور جديد لمكانة ودور التواصل العمومي في الإدارة العمومية؛ ▪ ترجمة التصور الجديد على شكل تدابير تشريعية وتنظيمية. 	<p>العمليات المبرمجة</p>
<ul style="list-style-type: none"> ▪ مختلف القطاعات الوزارية 	<p>المتدخلون</p>
<ul style="list-style-type: none"> ▪ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية " OCDE " 	<p>الشركاء الدوليون</p>
<ul style="list-style-type: none"> ▪ نهاية 2018 	<p>أفق الإنجاز</p>

<p>يتحدد المشروع في مراجعة البنيات الهيكلية لوزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية لتمكينها من المواكبة الناجعة لإنجاز مختلف التحولات الهيكلية بالإدارة العمومية على المستويات التنظيمية والتدبيرية والرقمية والتخليقية.</p> <p>وترتبط الهيكلة الجديدة للوزارة بإعادة النظر في بنياتها وأدوارها ووظائفها بما يمكنها من تعزيز أدائها في تفعيل الإصلاح الإداري واستثمار طابعها الأفقي في التنسيق الأنجع بين مختلف المتدخلين والمعنيين.</p> <p>ويبرز المشروع أهمية الامتداد الترابي للوزارة المكلفة بإصلاح الإدارة وتمكينها من الآليات التنظيمية والإمكانات العملية الكفيلة بمواكبة السياسة الحكومية المتعلقة بالحكامة العمومية.</p>	<p>التوصيف</p>
<ul style="list-style-type: none"> ▪ ملاءمة الهيكلة التنظيمية لوزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية وتقوية اختصاصاتها بما يستجيب لمتطلبات التحولات الإدارية المزمع إنجازها؛ ▪ تعزيز دور الوزارة على المستوى الأفقي عبر تمكينها من الآليات والوسائل الضرورية لمواكبة ودعم الإصلاح الإداري؛ ▪ ترسيخ مبادئ الحكامة الجيدة من خلال ضمان نجاعة والتقائية السياسات العمومية المرتبطة بإصلاح الإدارة. 	<p>الأهداف</p>
<ul style="list-style-type: none"> ▪ صياغة مشروع مرسوم وقرار التنظيم الجديد لوزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية. 	<p>العمليات المبرمجة</p>
<ul style="list-style-type: none"> ▪ الاتحاد الأوروبي " UE " 	<p>الشركاء الدوليون</p>
<ul style="list-style-type: none"> ▪ نهاية 2018 	<p>أفق الإنجاز</p>